The Palestinian Initiative for the Promotion of **Global Dialogue and Democracy** . MIFTAH
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية

موازنة النـــــــوع الاجتمـــــــاعي

The Palestinian Initiative for the Promotion of **Global Dialogue and Democracy** . MIFTAH
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية

Supported by
KVINNA TILL KVINNA

منذ أن تأسست المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح) عام ١٩٩٨ أخذت على عاتقها تحقيق التكامل في عدة مستويات بما فيها: بناء الدولة على أسس الديمقراطية، وتعزيز مبدأ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز الوعي بقضاياه وحقوق المرأة بين القادة السياسيين، وصانعي السياسات والقادة المحليين. وقد وضعت "مفتاح" قضية تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع ضمن أولويات عملها.

ومن خلال برنامج الديمقراطية والحكم الصالح، تبنت "مفتاح" مشروع الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي.

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"

القدس: بيت حنينا، الشارع الرئيسي، عمارة القدومي، الطابق الأول. هاتف: 1842 585 2 972 فاكس: 5184 583 2 972
رام الله: شارع المصايف، مركز الريماوي، الطابق الرابع. هاتف: 9490 298 2 972 فاكس: 9492 298 2 972

ص.ب 69647 القدس 95908 صفحة الكترونية: www.miftah.org بريد الكتروني: info@miftah.org

للبدء في مشروع فلسطيني يهدف لإعداد موازنات حساسة للنوع الاجتماعي من الممكن:

١. العمل بالشراكة بين المجتمع المدني والمجلس التشريعي وتحديدا النساء العضوات في المجلس التشريعي.
٢. تشكيل فريق وطني يشرف على إعداد موازنة حساسة للنوع الاجتماعي في فلسطين.

٣. تنظيم فريق بحثي مكون من نشيطين في المجتمع المدني، وأعضاء في لجنة الموازنة في المجلس التشريعي، وموظفين/ات في وزارة المالية، وأكاديميين/ات في مجال النوع الاجتماعي والتنمية.
٤. تحديد قضايا أساسية للتركيز عليها، والبدء بها على أن يزيد عدد هذه القضايا تدريجيا كل سنة مع اكتساب الخبرة الكافية في التحليل وفي أنشطة التعبئة والتأثير.

٥. نشر نتائج البحث على صورة مواد بسيطة، مصورة وموضحة بالرسوم البيانية، يمكن للقارئ غير المتخصص أن يفهمها .
٦. تجنيد الإعلام للدفاع عن الموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي، وتزويد الاعلاميات والإعلاميين بتدريب يزيد من قدرتهم على المساءلة، وعلى إعداد تقارير حول الموضوع.

٧. إشراك أكبر عدد من المهتمات والمهتمين بالموضوع، فكلما زاد الوعي بأهمية النوع الاجتماعي في الموازنة نجحت التجربة أكثر، وقلت الفجوة بين "الخبراء" و " النشطاء"
٨. البدء في متابعة إعداد الموازنة في الوزارات المعنية وصولا إلى وزارة المالية، ومرورا بمرحلة عرضها على المجلس التشريعي، ثم متابعة تنفيذها، وإعداد تقرير حول الأثر الذي أحدثته في مجال النوع الاجتماعي.

٩. المطالبة بالعمل على تحسين نظام الخدمة المدنية ليضمن تكافؤ الفرص في العمل بدون تمييز، على أساس النوع الاجتماعي، واعتماد أسس للتعيين في مختلف الوظائف الحكومية، أخذا بعين الاعتبار إتاحة المجال للنساء للتنافس في الوظائف العليا في حالة تكافؤ المؤهلات، وتطوير نظام تقاعد عصري يلبي حاجات الرجال والنساء على حد سواء.
١٠. من الضروري إشراك فئات المجتمع المختلفة في مناقشة أبعاد الموازنة، وإمكانية تحقيقها لأهدافها، وأن يتم ذلك عبر لقاءات متخصصة وأخرى عامة.

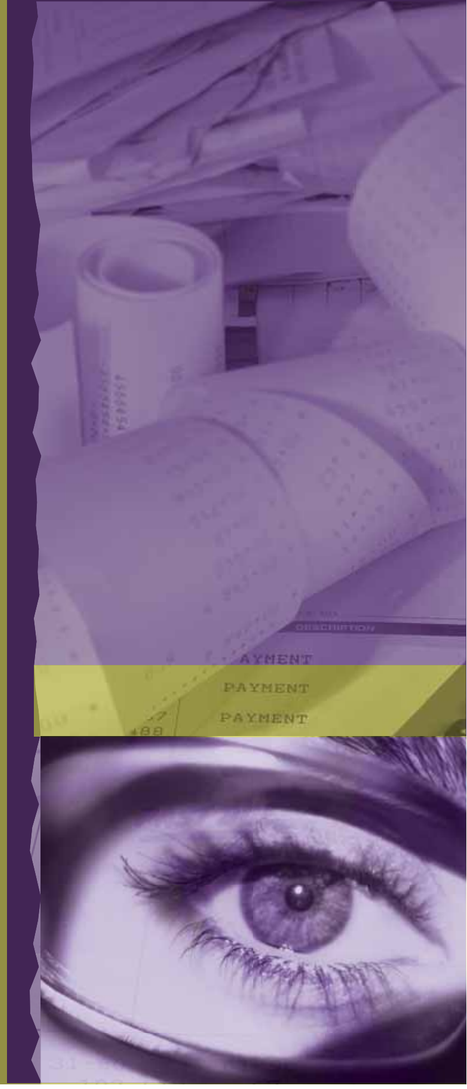

لنعمل معا من أجل موازنة النوع الاجتماعي

تنامى في السنوات الأخيرة الاهتمام بموضوع الموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي، كوسيلة لجسر الفجوات التنموية بين الرجال والنساء ودعم المساواة في حقوق المواطنة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وكأحد مؤشرات الحكم الصالح والشفافية والمساءلة، وكإحدى آليات المشاركة المجتمعية في التنمية.
تساهم الموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي في:

- تطبيق نظم الإصلاح المالي والإداري وصولا للحكم الصالح
- زيادة مشاركة المواطنين والمواطنات في مراقبة ومحاسبة الدولة
- تعزيز مفهوم الشراكة في التنمية على أسس من المساواة

ما هي الموازنة من منظور النوع الاجتماعي؟
هي الموازنة التي تحلل تأثير القرارات والإجراءات التي تعتمدها الموازنة العامة على كل من الرجال والنساء، في مراحل العمر المختلفة وفي مناطق الدولة المختلفة.

الهدف الرئيس لموازنات النوع الاجتماعي هو: تشخيص الفجوة بين السياسات المعلنة وبين الموارد التي يتم تخصيصها لتنفيذ المشاريع والخطط التنموية، وضمان أن الإيرادات العامة يتم إنفاقها بحيث تراعي العدالة الاجتماعية والمساواة حسب النوع الاجتماعي.

الموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي

لا تهدف إلى	تهدف إلى
– إعداد موازنات خاصة بالنساء، أو موازنات منفصلة لكل من الرجال والنساء. – تحديد مصادر "للنساء فقط". – تمويل مشاريع خاصة بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي. – توزيع المصادر بنسبة 50% للنساء و 50% للرجال. – زيادة المبالغ المرصودة لكل برنامج بدون الاهتمام بالسقف الأعلى للإنفاق، أو الحد الأعلى للإيرادات التي يمكن أن توفرها الدولة.	– فهم احتياجات كل نوع اجتماعي – تضييق الفجوة بين الرجال والنساء بالنسبة لاحتياجاتهم/ن العملية والإستراتيجية – وصول عادل للمصادر حسب احتياجات كل نوع اجتماعي، وآماله وتوقعاته. – استخدام فعال للموارد وصولا للمساواة حسب النوع الاجتماعي في المشاركة، واتخاذ القرارات الخاصة بالحياة الفردية والحياة العامة. – إعادة تحديد الأولويات بحيث تعطى المساواة على أساس النوع الاجتماعي أهمية خاصة. – إعادة توجيه البرامج لضمان استخدام أفضل للمصادر. – توفير آليات وأدوات للمراقبة على أداء الجهاز التنفيذي في الدولة

وقد نجحت هذه التجارب بشكل خاص في الدول النامية، وتلك التي تعاني من:

- إشكاليات التمييز وعدم المساواة
- الدول التي يوجد فيها تعدد للمجموعات الإثنية والعرقية
- الدول التي تعاني من ضعف الجهاز التشريعي وقلة خبرة (مثلا لأن الدولة تمارس العمل التشريعي منذ عهد قصير) أو سوء إدارة الجهاز التنفيذي (مثلا نقص الإرادة السياسية لتحقيق العدالة والمساواة أو عدم وجود الكوادر المدربة لتحقيق ذلك)

موازنات النوع الاجتماعي وسيلة رقابة على:

- وفاء الحكومة بالتزاماتها الوطنية والدولية تجاه النساء وحقوقهن المتساوية كمواطنات والتي يجب أن تنعكس على هيئة موارد وسياسات وقوانين وخطط ومشاريع.
- أداة تحليل عادلة لتحديد احتياجات النساء والرجال من الإيرادات العامة التي يتجاهلها الخبراء والمخططون.
- طريقة لفهم الآثار والطرق المختلفة التي تؤثر بها السياسات الاقتصادية على كل من الرجال والنساء حيث لا تؤثر هذه السياسات بنفس الدرجة على المواطنين والمواطنات.

تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي يجعلها أكثر شفافية وقابلية للمحاسبة:

تشير مصادر اليونيفم (صندوق الأمم المتحدة للمرأة) أن من فوائد استخدام تحليل الموازنات على أساس النوع الاجتماعي ضمان كل من:

المساواة: ليس فقط بين الرجال والنساء، بل أيضا المساواة في المناطق المختلفة وبين الفئات الاجتماعية والإثنية المختلفة. فرصد أشكال التمييز ودراسة المؤشرات التي تدلل عليها تساهم في تعزيز المساواة.

المساءلة: فتحليل الموازنة يتطلب فهم ودراسة جميع المدخلات والمخرجات، مما يساعد في تعزيز آليات مساءلة الحكومـــة.

الكفاءة: تحليل الموازنة يضع تساؤلات كثيرة حول جدوى الإنفاق في مجال معين، وجودة جمع الإيرادات، ورشاقة وفاعلية الجهاز الإداري الحكومي، وهي أمور تعزز الكفاءة.

الشفافية: تحليل الموازنـــة يتطلب الكشف عن جميع مصادر الإيرادات وآليات صرفها، فلا مجال لحسابات سرية أو فرعية؛ مما يعزز شفافية الموازنة والأداء الحكومي على حد سواء.

نلاحظ أن

موازنات النوع الاجتماعي ليس عملا لمرة واحدة، بل عملية متواصلة طوال فترة دورة الموازنة. لا يمكن تحقيق موازنة النوع الاجتماعي من خلال تحليل الموازنة كاملة أو لمرة واحدة بل من خلال متابعة جميع المراحل التي يتم خلالها إعداد الموازنة ومن ثم تقييمها ورفع توصيات لدورة الموازنة القادمة وهكذا..

تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي:

هناك خمس مراحل لتحليل الموازنات على أساس النوع الاجتماعي

أولا: تشخيص الواقع
تحديد المؤشرات التي توضح واقع الرجال والنساء في مراحل العمر المختلفة، وفي مناطق السكن المختلفة، وحسب المستوى المادي والتعليمي، وغيرها من المتغيرات ذات الأهمية. في الواقع الفلسطيني يوفر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العديد من هذه المؤشرات. في حالة عدم توفرها يمكن المطالبة بإعدادها. كما يجب أن يصبح إعداد مؤشرات النوع الاجتماعي جزءا من العمل الدائم للمؤسسات (الرسمية وغير الرسمية) بحيث يمكن تطوير آليات رقابة ومتابعة للأداء.

ثانيا: تحديد السياسات والأهداف المعلنة للحكومة
فحص وتحديد مدى التزام السلطة الوطنية الفلسطينية في سياساتها وقوانينها المختلفة في التصدي لقضية ما أو للعمل على حل مشكلة ما، وكذلك مدى التزام الحكومة بجسر فجوات النوع الاجتماعي في مجالات محددة: كالصحة والتعليم وغيرها، على أن يتم ليس فقط دراسة سياسات الإنفاق، ولكن سياسات الإيرادات أيضا. هذا الالتزام يتضح من المعاهدات والمواثيق الدولية والإقليمية التي وقعت عليها الدولة ومن القوانين المحلية ومن خطط التنمية والخطط القطاعية (مثلا خطة الصحة والتعليم والتعليم المهني ...)

ثالثا: تحديد برامج العمل المعلنة وفحص موازناتها
فحص ما إذا تم تحديد المصادر الكافية لتنفيذ هذه السياسات التي التزمت بها السلطة الوطنية، وفحص ما إذا كانت مصادر التمويل كافية لإحداث تغيير في الأهداف المعلنة.

رابعا: دراسة تأثير هذه البرامج على المدى القصير والطويل
فحص مدى فعالية استخدام هذه المصادر ومدى وصولها للفئة المستهدفة، وكيفية صرف هذه المصادر ومدى استفادة الناس منها.

خامسا: التقييم
وذلك بالعودة لمرحلة التشخيص التي ذكرت في أولا، وفحص ما إذا كانت الموازنة حققت أهدافها في إحداث تغيير معين على مؤشرات النوع الاجتماعي وحسنت من واقع النساء والرجال.